يجب حملها على المتبادر منها حيث لا مانع مع ما انضم اليه ذلك من العلم
الضروري لكل احد بادنى تامل بان هذا هو المراد والا لزم خروج اكثر الاعلام
عن الانحصار العلمي في بعض اسمائه تعالى وهو ضروري البطلان وايضا فقيد
الحيثية مراد في تعريف الامور التي تختلف بالاعتبار كما نص عليه الائمة
فالمعنى هنا ما وضع لشيء بعينه غير متناول ما اشبهه من حيث انه
وضع لذلك وح يندفع الاشكال راسا قوله علم شخص وذلك بان
يكون موضوعا للشخص باعتبار كونه معينا معلوما قوله لعائل الو
قال العالم الكائن اليه قوله عدن اسم بلد بساحل اليمن قوله كنشذ قوم بالثاء
المعجمة علم على جد النعمان بن المنذر قوله هيلة اسم لشاة قوله علم جنس
اعلم ان علم الجنس هو الموضوع لماهية معينة في الذهن اي باعتبار
تعينها فيه وقد يستعمل في واحد مبهم او معين باعتبار اشتماله
على الماهية كقولك ان رايت اسامة ففر منه وهذا اسامة
مقبلا كما نص عليهما المحلي وعلى ان هذا الاستعمال حقيقي باعتبار الاشتمال
على الماهية المذكورة فالمعتبر عندهم في علم الجنس هو كونه موضوعا
للماهية الحاضرة في الذهن ومشارا به اليها باعتبار حضورها
وتعينها ذهنا والفرق بين علم الجنس كاسامة واسم الجنس اما بالنسبة
لاسم الجنس النكرة كاسد فواضح اذ علم الجنس موضوع للماهية في نفسها
لا بهذا الاعتبار فمرادهما واحد لكنه يختلف بالاعتبار واما
بالنسبة لاسم الجنس المعرفة كالاسد فهو ان علم الجنس يدل على الماهية
المعينة من حيث تعينها معلومة بجوهر اللفظ بخلاف اسم
الجنس فان التعيين فيه مستفاد من الاداة والحاصل ان

التعيين

التعيين حاصل في الاقسام الثلاثة الا انه مصاحب في اسم الجنس
النكرة ملاحظ في اسم الجنس المعرفة كعلم الجنس لكنه في اسم الجنس من
من الاداة وفي علمه من جوهر اللفظ قوله نحو حضاجر علم على الضبع
فانه وضع لماهية الضبع المتحدة في الذهن باعتبار كونها متعينة
معلومة قوله واسامة علم على الاسد فانه وضع لماهية الاسد المتحدة
في الذهن بالاعتبار المذكور قوله كسبحان وبرة سبحان علم للتسبيح
وبرة للمبرة اي البر اذا كان علما كان منقطعا عن الاضافة وممنوعا
من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واكثر استعماله مضافا
اما الى فاعله او الى مفعوله فاذا اضيف فليس بعلم لان الاعلام
لا تضاف وانتصابه بفعل متروك الاظهار قوله والاسم المبهم
الظاهر ان المصنف اراد بالاسم المبهم الموصولات واسماء الاشارة
لا اسماء الاشارة فقط كما قال الشارح وانما سميت مبهمة لانه
لا يعلم معانيها منها بالتعيين وان اعتبر في معانيها الاشارة الى
التعيين وانما تعرف معانيها من الاشارة والصلة بخلاف الضمائر
فان التكلم والخطاب والغيبة معتبرة في معانيها فيعلم منها
المقصود فلم تكن مبهمة مطلقة فتامل ذلك فقد يستطرف فقول
المصنف الاسم المبهم اي في الجملة قوله وهو اقسام وبيان ذلك ان المسمى
اما مذكر او مؤنث وكل واحد منهما اما مفرد او مثنى او مجموع فهذه
ستة والمخاطب باسم الاشارة كذلك فالمجموع ستة وثلاثون الا ان
العرب وضعت لفظ الجمع للمذكر والمؤنث في الاول ولفظ المثنى
لهما في الثاني فالستة والثلاثون اقسام عقلية والواقع منها اربعة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)